

مظاهر التزييف في العملة في بلاد المغرب خلال عهدي المرابطين والموحدين

أ.م.د. سناء خداكرم عزيز

جامعة بغداد/ كلية اللغات

٢٠٢٦ / ٠٧/٢٨	: التعديل (Revision)	٢٠٢٥ / ٠٧/ ٠٥	: الاستلام (Received)
٢٠٢٦/ ٠٩/٣٠	: النشر (Published)	٢٠٢٦ / ٠٨/ ٠٦	: القبول (Accepted)

This work is licensed under a [Creative Commons Attribution](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)[4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المستخلص:

يتناول هذا البحث ظاهرة تزيف العملة في بلاد المغرب الإسلامي خلال العهدين المرابطي والموحدي حصراً، وهي الفترة التي شكلت حقبة الازدهار الاقتصادي في اقليم المغرب الإسلامي، وتكمن واحدة من إشكاليات البحث في تتبع الأساليب التقنية التي استخدمها المزيّفون لضرب "الدينار المرابطي" و"الدرهم الموحدي المربع" في حقبة زمنية محددة. ويفترض البحث إلى أن ابتكار الشكل المربع للعملة الموحدية كانت اجراءً تقنياً للحد من ظاهرة "القراضة" احدى طرق التزييف الشائعة ان ذك، وأن انهيار الرقابة (الحسبة) في أواخر العهد الموحدي أدى لشيوع الدراهم المغشوشة وتراجع الدولة اقتصادياً. لاشك فقد شكلت دولتا المرابطين والموحدين حقبة مميزة في التاريخ الاقتصادي للمغرب والأندلس نظرا لاعتماد المرابطون على "الذهب الصحراوي" لسك دينار أصبح العملة الاثمن في حوض المتوسط، بينما بنى الموحدون نظامهم النقدي على "الفضة" وشكل العملة المربع المميز. غير ان هذا أن هذا التطور النقدي واثره في النشاط التجاري والازهار الاقتصادي قد جعل العملات النقدية للدولتين هدفاً دائماً للغش والتزييف، سواء من داخل الدولة (بدافع المنفعة المادية) أو من خصومها السياسيين (بدافع الحاق الضرر الاقتصادي). ويبرز من خلال هذ البحث ايضاً كشف الصراع بين "دار السكة السلطانية" في مراكش وبين "دور السك السرية" التي كان يديرها المتمرّدون والمزيّفون. ومن أبرز أهداف هذا البحث هو المقارنة بين تعامل المرابطين والموحدين مع جريمة التزييف، وتحليل الإجراءات الصارمة التي اتخذها أمراء مثل يوسف بن تاشفين ويعقوب المنصور لحماية النقد، مستندين في ذلك إلى كتب النوازل الفقهية وكذلك التراكم الاقتصادي لتلك الحقبة.

الكلمات المفتاحية: المرابطون، الموحدون، الدينار المرابطي، الدرهم المربع، تزييف العملة،

Abstract:

This research addresses currency counterfeiting in the Islamic Maghreb specifically during the Almoravid and Almohad eras. The study investigates the technical methods used by counterfeiters to target the "Almoravid Dinar" and

the "Almohad Square Dirham." It also highlights the covert conflict between the Banu Ghaniya (Almoravid remnants) and the Almohads using counterfeiting as a weapon.

The Almoravid and Almohad dynasties marked a decisive turning point in the economic history of the Maghreb and Andalusia. The Almoravids relied on "Saharan gold" to mint a dinar that became the hard currency of the Mediterranean, while the Almohads built their monetary system on "silver" and the distinctive square coin shape.

in Marrakesh and the "secret mints" run by rebels and counterfeiters.

The study aims to compare how the Almoravids and Almohads dealt with the crime of counterfeiting, analyzing the strict measures taken by rulers like Yusuf ibn Tashfin and Yaqub al-Mansur to protect the currency, relying on jurisprudential records and economic history sources of that era.

Keywords: Almoravids, Almohads, Almoravid Dinar, Square Dirham, Counterfeiting

تمهيد

النظام المالي لدولتي المرابطين والموحدين في المغرب الإسلامي

عرفت دولتي المرابطين والموحدين ازدهارا اقتصادياً ونقدياً كبيراً تعدت شهرته حدود بلادهما، فتنوعت المعاملات المالية، وازدهرت العملات، وسنتناول في هذا البحث إلى بعض جوانب النظام المالي التي كانت معروفة في عهد المرابطين والموحدين ببلاد المغرب الإسلامي، وكان لها أثر مباشر على النظام النقدي (العملات) وهي:

١ - المعاملات المالية: أشارت المصادر ذات الصلة بتاريخ الدولتين إلى تعدد وسائل التعامل المالي وكانت على عدة أنواع مثل نظام القراض، أنظمة الحوالة والاستدانة ونظام الرهن والمعاوضة والوديعة، نظام العارية والسلف والكراء، ونظام المزايدة والدلالة، وربما أكثر هذه المعاملات ريعاً لموارد بيت المال أو خزائن الدولة هو ^(١) نظام القبالة: وهي الضريبة التي تدفع إلى بيت المال على أصحاب الحرف والصناعات والتجار. وقد تمت الإشارة في المصادر التاريخية إلى وجود نظام القبالة في المغرب من خلال روايات ونصوص عديدة، وعلى العموم إن كل هذه الأنواع من المعاملات كانت بحاجة للعملات النقدية لغرض القيام بها.

٢ - العملة (النقد): تسهم العملة في إعطاء صورة واضحة ومتكاملة عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية للدولة فهي تدل على مدى قوة الدولة أو ضعفها سياسياً واقتصادياً. ^(٢) كانت العملة قبل ظهور الإسلام تقوم على أساس نظام المعدنين وهما الدينار أو المثقال الذهبي وكذلك الدرهم الفضي، ومنه تُضرب

الأجزاء الصغيرة مثل الأنصاف والأرباع والأثمان. أو تضرب منه وحدات نقدية تعرف بالقراريط أو الخرايب. (٣) ففي عهد المرابطين كانت العملة الرئيسية للدولة هي الدينار الذهبي (٤) وقد شاع ذكر هذه العملة في المغرب والأندلس والشرق ومما يدل على ارتفاع قيمة هذه العملة هو كثرة المعاملات والتداول بها. (٥) حتى أن الدينار المرابطي أصبح نقدا دوليا إذ وصل إلى القسطنطينية، مما يشير إلى ما كانت تتمتع به العملة المرابطية من قوة. فضلا عن ذلك فقد استخدم المرابطون العملة الفضية المعروفة بالدرهم الفضي، و لغرض تسهيل المعاملات التجارية سكوا عملات أخرى بجانب الدينار والدرهم من فئة النصف درهم وثمانه (٦). وكانت هذه العملة الأخيرة تسمى «خروبة» ففي سنة (٤٦٤هـ/١٠٧٢م) ضرب المرابطون دينارا ذهبيا باسم الأمير أبي بكر بن عمر في دار السكة بمراكش. (٧) وفي سنة (٤٧٣هـ/١٠٨١م) بدل الأمير يوسف بن تاشفين السكة وضرب الدينار باسمه، وكان من التبر وجاء على الشكل التالي: (٨)

الوجه الظهر

بسم الله

ضرب هذا الدينار

بمراكش سنة

ثلاثة وسبعين وأربعماية
أمير المؤمنين

بسم الله محمد رسول الله

ومن يبتغ غير الإسلام

دينا فلن يقبل منه وهو

في الآخرة من الخاسرين
أمير المسلمين يوسف بن تاشفين

ومن الملاحظ ان سك العملة في دولة المرابطين لم يقتصر على العاصمة فقط , وإنما شمل ذلك مدنهم الاخرى مثل فاس وتلمسان وبجاية ومكناس وتونس وأغامت وتطوان وسجلماسة ومراكش ونكور وسلا وطرابلس التي كان فيها دور لسك العملات. وبل لم يقتصر الأمر على بلاد المغرب وإنما امتد إلى بلاد الأندلس في مدن مثل ميورقة وقرطبة وإشبيلية وغرناطة وبلنسية وشريش ومنورقة. وكانت العملات تنسب إلى البلاد التي سكّت فيها. (٩) فضلا عن ذلك فقد استمرت إلى جانب العملة المرابطية عملات أخرى اطلق عليها في المشرق الاسلامي مصطلح (نقود الصلة) , ومن ذلك الدنانير العبادية (نسبة إلى المعتمد ابن عباد) والدنانير الشرقية (نسبة إلى شرق الأندلس) والثلاثية والقرمونية (نسبة إلى قرمونة) والقاسمية (نسبة إلى القاسم بن حمود) والأغلبية ودرهم طبنة. (١٠) أما الدولة الموحدية فقد كانت عملتها من الدنانير والدرهم وكانت اشكالها مربعة ومُرَكَّنة وكان الدينار الموحي يعادل ضعف الدينار العادي في الوزن. والدينار ثلاثة دراهم والأوقية عشرون درهما، وعرف الدينار الموحي عند النصاري باسم

(دوبلا) ^(١١) . ومن الجدير بالذكر ان الدنانير كانت تنسب إلى الأمراء الموحدين فوجدت الدنانير اليعقوبية (نسبة إلى الخليفة يعقوب المنصور) ، و في هذا الخصوص يذكر ابن خلدون رواية مفادها أن سكة الموحدين قد شرعها لهم المهدي بن تومرت وأوصى مربعة الشكل وأمرهم أن يرسموا في دائرة الدينار شكل مربع في وسطه ويملاً من أحد الجانبين تهليلاً وتحميذاً، ومن الجانب الآخر كتب في السطور باسمه واسم الخلفاء من بعده ففعل ذلك الموحدون. ^(١٢) غير ان هذه العملة عانت من مشكلة اختلاف سعرها مما عقد المعاملات التجارية داخل الأسواق حتى انهم لجأوا الى اخذ رأي الفقهاء عن تبدل سعر الصرف بين الشراء والبيع هل يؤخذ به أم لا؟. وقد وجد بعض التجار حلاً للمسائل التي نشبت بسبب هذا الاختلاف، وذلك بتحديد صرف يوم البيع ونوع العملة ومكان ضربها في وثائق بيوعاتهم. كما انتشرت ظاهرة تزوير العملة أو غشها وتعدد الطرق فلا يكون هذا الغش بتقليد العملة فقط بل عادة ما يكون بإضافة معادن رخيصة إلى فضتها، وامتد هذا الغش فشمّل نصارى بلاد الاندلس الذين كانوا يزورون العملة أيضاً. وتعددت المصطلحات الدالة على تزييف العملة ومنها «الدرهم الجديدة» و«دراهم الوقت» و«الدرهم المغشوشة». ولذلك كان سك العملات يوكل إلى المعروفين بالعلم والأمانة وتضع عليهم الدولة مراقبين، بينما كانت عقوبة المزورين شديدة، فكان يطاف بالمزور الأسواق، لينكل ويشرد به من خلفه. ^(١٣)

النقود كمرادف (للعلة) في اللغة والاصطلاح

وفضلاً عن ذكر العملة بهذا الاسم فقد كان يشار لها أياًلنقود في اللغة، وجمعها نقد، وأصلها صحيح كل من النون، والقاف، والdal وهي تدل على "إِبْرَازِ شَيْءٍ وَبُرُوزِهِ" ^(١٤)، ويقال نقدته الدراهم، ونقدت له الدراهم، أي أعطيته فاننقدتها، أي قبضها، ويقال انتقدت الدراهم انتقدتها، أي تميز الدراهم وأخرج الزئيف منها لتدل على النقود ^(١٥)، ونقد الدراهم الذي يكشف عن حال وجود النقود أو غير ذلك، ^(١٦)

وورد ذكر كلمة النقود في القرآن الكريم للإشارة إلى الثمن أو القيمة وعلى هذا الأساس كان "الدينار" المصنوع من الذهب، و"الدرهم" المصنوع من الفضة و"الفلوس" المصنوع من النحاس وغيرها للدلالة على النقود المضروبة من الذهب أو الفضة والنحاس ^(١٧)، ونجد هذه الألفاظ في القرآن الكريم كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بدينارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾ ^(١٨)، وقال تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ ^(١٩)

وخلاصة القول أن كلمة النقود ذات مدلول لغوي لكل من الدينار والدرهم، والفلس والتي استخدمت في ذلك العصر التاريخي ونجدها أيضاً في القرآن الكريم.

أما النقود اصطلاحاً: فهي تدل على الذهب والفضة سواء أكان مسكوكاً أو لا وقد اعتبر كل منهما مقياس يقدر بالنظر إليه أثمان الأشياء وقيمتها يعدان الثمن لهما وتسمى النقود ^(٢٠)، أو يعرف بأنه كل شيء يجري اعتباره في العرف والعادة، ويكون مقبولاً كواسطة لتبادل السلع بالنقود من الذهب والفضة والنحاس ^(٢١) وفي الأحاديث النبوية الشريفة ورد ذكر الدينار والدرهم، إذ قال رسول الله (ﷺ): (الدِّينَارُ بِالْدينَارِ، وَالدرْهَمُ بِالدرْهَمِ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا) ^(٢٢)

وهذا يدل على أن النقود هي كل شيء يلقي قبولا عند البيع والشراء من الذهب والفضة والنحاس مسكوكاً ومعمولاً به في الأسواق وقد عرف المغرب الإسلامي أنواعا متعددة من العملات، حيث كانت لكل دولة قامت فيه عملتها وقد كانت ترد باسم النقد والعملة والسكة.

وفي الغالب يمكن القول ان المعنى الاصطلاحي لا يختلفا عن المعنى اللغوي، كم نلاحظ أيضا أن السكة تكون أعم من النقود والعملة.

نشأة دور السك ببلاد المغرب

مع ان المصادر لا تزودنا بمعلومات عن البدايات الأولى لسك العملة في بلاد المغرب الإسلامي بعد الفتح الاسلامي، الا ان من الراجح أنها وجدت بمدينة القيروان، وسبب الترجيح راجع إلى كونها اول عاصمة اسلامية لاقليم المغرب هذا من جهة، ومن جهة أخرى إقدام كل من الولاة أبي الخطاب بسك دينار سنة ١٤١هـ، ثم قيام عبد الرحمن بن رستم بنفس العملية سنة ١٤٢هـ ^(٢٣)، فمن دوافع سك العملة توفر المادة الخام، فضلاً عن وجود دار للسكة ومن ثم أقدم الإباضية على سكها بالقيروان، فالملاحظ للتاريخين المذكورين (١٤١هـ و ١٤٢هـ) يدل على أن فترة الضرب هي فترة السيطرة الإباضية على مدينة القيروان بعد طرد (الخوارج الصفرية) منها.

وقد عرفت مدن المغرب الإسلامي فيما بعد وجود دور للسكة على غرار المهدية والقيروان وبجاية وتلمسان وفاس وغيرها ^(٢٤)، بل ووجدت حتى في بعض المدن الصغرى أو المدن غير المعروفة على غرار مدينة المحمدية في تونس فقد وجد درهم أغلبى مضروب فيها ^(٢٥).

ومن خلال ما يعرف بالنوازل أو (الفتاوى) يمكن الجزم على وجود الزيوف في النقود، وقد تكون النقود الأجنبية هي المزيفة غير أن ذلك لا يؤدي إلى نقض كل البيع بل يمس ما فيه زيف فقط، وهو ما سهل عملية التبادل التجاري. والدنانير تكون ذهبية والدرهم فضية، ويتجزأ الدينار الذهبي إلى نصف الدينار وربع الدينار (الرباعي) وثمان الدينار (الثماني) وسدس الدينار (السدس)، وكان صرف الدينار ثمانى دراهم من الفضة، ويتجزأ الدرهم الفضي إلى نصف الدرهم (القيراط) وربع الدرهم، وثمان الدرهم، ونصف ثمن الدرهم ويسمى (الخروبة)، والخروبة تصنع من النحاس ^(٢٦).

ومن هنا كان ترتيب النقود على حسب معدنها على النحو التالي دينار ذهب، ودرهم وقيراط فضة، وفلس نحاس، لكن يبقى وجود الاستثناء حيث عثر على درهم أموي من الذهب يسمى "نقد السرور"، كما وجدت دراهم حمودية من البرونز بل من النحاس المموه بالفضة^(٢٧)

مواصفات العملة المرابطية

أسس المرابطون نظاماً نقدياً قوياً اعتمد على الذهب الخالص، أو ما يعرف بنظام المعدن المعدن الواحد وقد استفادوا من مناجم السودان الغربي. عُرف دينارهم بـ "الدينار المرابطي" الذي تميز بدقة وزنه وثبات عياره ولذي كان (حوالي ٤,٢٥ جرام من الذهب)

ويشير البكري في "المسالك والممالك" إلى أن يوسف بن تاشفين (مؤسس الدولة الفعلي) حرص بشدة على أن تكون السكة المرابطية خالية من أي غش، مما جعلها أكثر النقود رواجاً في أوربا^(٢٨) إذ كانت دار السكة في مراكش وسجل ماسة تخضع لرقابة صارمة لضمان هذه الجودة، حيث اعتبر المرابطون سلامة النقد واجباً دينياً "حسبياً" قبل أن يكون اقتصادياً^(٢٩)

مواصفات العملة الموحدية

عندما قامت الدولة الموحدية، أحدث المهدي بن تومرت وعبد المؤمن بن علي تغييراً جذرياً في شكل العملة، فسكوا "الدرهم المربع" الذي كان سابقة فريدة في تاريخ النقود الإسلامية. ولم يكن هذا التغيير شكلياً فقط، بل حمل دلالات عقائدية لتمييز دولتهم الناشئة عن دولة المرابطين السابقة وكان من دواع هذا التغيير حسب ما يذكر عبد الواحد المراكشي أن الموحدين شددوا في "عيار الفضة" للدرهم المربع، وجعلوه العملة الأساسية للتداول اليومي. المربع كان تصميمًا هندسيًا يصعب على المزيفين تقليده بدقة دون أدوات خاصة، كما أنه يمنع عملية "القص" (القرض) من الحواف كنوع من التزييف في العملات الدائرية^(٣٠)

بعد قيام دولة الموحدين في سنة ٥٤٠هـ/١١٤٥م في بلاد الاندلس واخضاعها تحت سلطتهم^(٣١)، اذ قاموا في تطوير النقود بشكل ووزن يختلف عما سبق عصرهم في تاريخ بلاد الاندلس^(٣٢)، وتذكر المصادر التاريخية ان هذا التطوير والتغيير امر به الأمير الموحدين المهدي بن تومرت^(٣٣)، (٥١٥هـ/١١٢١م)^(٣٤)، ونجد إشارة الى سك نقود جديدة خلال عهد يوسف بن عبد المؤمن^(٣٥) (٥٥٨-٥٨٠هـ/١١٦٢-١١٨٤م)، وعهد يعقوب بن المنصور^(٣٦) (٥٨٠-٥٩٥هـ/١١٨٣-١١٩٨م)، والتي تنسب الدنانير اليعقوبية له، وخلال هذين العهدين تطورت النقود الموحدية بشكل كبير^(٣٧)، واستمر الموحدون بسك عملاتهم النقدية مع تولي كل امير بعد الاخر الى سقوط دولتهم وكلها ضمنت على أسمائهم وبعض من الشعارات الدينية^(٣٨)، وفضلاً عن ذلك فان الموحدين قد ضربوا الفلاس المصنوع من النحاس أيضاً، وتم تداوله في بلاد الاندلس^(٣٩)، وقد شهدت النقود الموحدية في بلاد

الاندلس شهرةً واسعة في التداول والقبول وكانت تسمى باسم الخليفة الموحي التي سكها وكما انها امتازت بأرتفاع قيمتها ^(٤٠) وهكذا نستنتج مما سبق تطور النقود الم شهرة كبيرة من جانب القبول والتداول، ومن اهم دور السكة في هذا العصر كانت في مدن مثل مالقة ^(٤١) ، و مدينة مرسية ^(٤٢) ، و مدينة قرطبة ^(٤٣) ، و مدينة ميورقة ^(٤٤) ، و غرناطة ^(٤٥) ، و المرية ^(٤٦) ، و مدينة أشبيلية ^(٤٧) الاندلسية ^(٤٨)

٢. شكل وخط النقود في عصر الموحدين.

لقد قام الموحدون بتغيرات على النقود الاندلسية من ناحية الشكل كما ذكرنا سابقا ،اذ انها جعلت مربعة الشكل ،وهي خلاف ما كانت عليه النقود في العصور التاريخية الاندلسية قبل توليهم الحكم ^(٤٩) ، وتم هذا الامر في عهد المهدي بن تومرت (٥١٥هـ/١١٢١م) ،والذي عرف بصاحب الدرهم او الدينار المكن أي مربع الشكل ^(٥٠) ، واذ اوضح ابن خلدون في هذا الامر بقوله : "ولما جاءت دولة الموحدين كان مما سن لهم المهدي اتّخاذ سكة الدرهم مربع الشكل ... وكانت سكتهم على هذا الشكل لهذا العهد ولقد كان المهدي فيما ينقل ينعت قبل ظهوره بصاحب الدرهم المربع ^(٥١)

وكانت هذه الدراهم تحتوي علىزخارف هندسية ^(٥٢) ، ونجد في هذا العصر الفلاس المصنوع من النحاس الذي لا يختلف شكله عن الدينار والدرهم المكنة او المربع الشكل ^(٥٣) . اما الخط لقد اختلف عما سبق من عصور التي سبقت الدولة الموحدية اذ كانوا يستخدمون الخط الكوفي في الكتابة والنقش على النقود في حين استخدم الموحدين الخط النسخي الاندلسي في الكتابة والنقش على نقودهم ^(٥٤) ، واستمر شكل وخط النقوش على النقود الموحدية حتى سقوط دولتهم في بلاد الاندلس ^(٥٥) . ومن خلال ما تقدم برز لنا تغير كبير في العملة النقدية الموحدية من جانب الشكل والخط من اجل ابراز شخصية الدولة الاقتصادية في سوق تبادلها بالسلع والبضائع .

دور دور السك في ضبط المعايير:

لم تكن "دار السكة" مجرد مصنع للنقود، بل كانت داراً مرتبطة بالحاكم يديرها "ناظر السكة" الذي يُختار من أهل الأمانة والخبرة بالمعادن. كان واجبه فحص سبائك الذهب والفضة قبل سكها لضمان خلوها من الشوائب (النحاس والرصاص).

ويشير ابن خلدون إلى أن الموحدين اعتنوا جداً بـ "الخط" المنقوش على السكة، فاستخدموا خط النسخ المغربي الأنيق بدلاً من الكوفي، مما جعل تقليد العملة أمراً صعباً على الحدادين العاديين. كانت دور السكة تنتشر في الحواضر الكبرى: مراكش، فاس، إشبيلية، وسبتة، وكل دار تضع "علامة" خاصة لضبط الجودة ومحاسبة المقصرين ^(٥٦)

أشكال التزييف للعملة في عصري المرابطين والموحدين ودوافعه

مظاهر تزييف العملة

واجهت الدول الإسلامية عموماً مشكلة اقتصادية كبيرة تمثلت في وجود عملة مزيفة أو مغشوشة يتم التعامل بها في أسواق الدولة، وأمام هذا الوضع وجدت العامة والسلطة على حد سواء نفسها مضطرة للبحث عن حل لهذه المشكلة من خلال آراء الفقهاء ومن ذلك سؤال وجه إلى الفقيه الوغليسي حول مراطلة الدراهم الناقصة بالدراهم الوازنة فأجاب بأنه: "جائز وإن لم يعرف مقدار نقص الدرهم إلا أن تختلف الأغراض والنفاق في أحادها باختلاف الكثرة والقلّة" ^(٥٧)، وقد كانت هناك دراهم قديمة وجديدة، فقد سئل الفقيه أبو إسحاق التونسي عن مراطلة الدراهم القديمة بالدراهم الجديدة، فأجاب بجواز ذلك ^(٥٨)، وهو ما ذكره القلقشندي بأن هناك الدراهم القديمة والدراهم الجديدة التي هي من الفضة الخالصة أما القديمة ففضتها مخلوطة بالنحاس وكان سعر عشرة دراهم قديمة يساوي ثمانية دراهم جديدة ^(٥٩). ^(٦٠)

لم تقتصر معالجة مشاكل العملة النقدية من خلال آراء الفقهاء وحدها إنما تمت المعالجة أيضاً من خلال كتب الحسبة التي سلطت الضوء على ظاهرة الغش في السكة ومن ذلك ما نقله لنا العقباني بقوله: "وأقول إن فساد سكة المسلمين وغش دراهمهم قد عم وقوعه بهذه البلاد المغربية بأسرها" ^(٦١).

وهذا النص بلا شك يدل على حجم الظاهرة ووجودها في أكثر من مكان ومن زمن إلى زمن مما يمكن اعتبارها على أنها ظاهرة وليست حالة معزولة.

أساليب التزييف:

تتوعدت حيل المزييفين في عهدي المرابطين والموحدين، وكان أخطرها نوع يسمى "القراضة"، وهي قص أو قطع من أطراف الدينار الذهبي (المرابطي) بشكل دقيق لا تلاحظه العين المجردة، لجمع برادة الذهب وإعادة صهرها. هذه العملية كانت تنقص من وزن العملة الحقيقي رغم بقاء شكلها، وهو ما حاول الموحدون علاجه بالشكل المربع ^(٦٢).

والأسلوب الثاني كان يسمى "الزغل" وهو خلط الذهب أو الفضة بنسبة عالية من النحاس أو الرصاص أثناء الصهر. وقد أشارت المصادر إلى أن بعض الصيارفة كانوا يطلون العملة النحاسية بماء الذهب لترويجها على أنها دنائير مرابطية أصلية ^(٦٣).

مزيفو العملة ودوافعهم

اختلفت هوية الجهات المسؤولة عن تزييف العملة ومن ذلك حالات التمرد والثورات حيث لجأ المتمرّدون على الدول القائمة على سك عملة جديدة قد تكون مشابهة لعملة السلطة لكنها تختلف عنها من حيث الوزن وربما بعض الأحيان قيام الدولة أو السلطة نفسها بالتزييف وذلك تحت ضغط الحاجة إلى الأموال وفيما يخص قيام الخارجين عن السلطة بتزييف العمل وفي هذا الجانب ترد عدت روايات

منها قيام الثائر منصور بن نصر الطنبذي الذي ثار على الدولة الأغلبية على سك عملة خاصة به، لاسيما أن سك العملة لم يكن الهدف منه مالي بحت بل ذات هدف سياسي إذ ذكر ابن خلدون في ذلك : "يعتبر ضرب السكة شارة من شارات الملك والسلطان"^(٦٤)، ومن الواضح حسب أكثر المصادر أن هذا المتمرد أراد أن يفرض نفوذه وسلطته لاسيما أن عهد الأمير الأغلب زيادة الله عرف بكثرة الثورات والفتن، وكانت بداية ثورته سنة ٢٠٥هـ/٨٢٧م وسيطر على مناطق عديدة اعتبرت من المناطق المزودة للدولة بالمادة الرئيسية في سك العملة (المادة الخام) وهو ما كان سببا في قيامه بسكه للعملة وكان ذلك ٢٢٠هـ/٨٤٣م

ومن هؤلاء أبو يزيد مخلد بن كداد المعروف بصاحب الحمار، والذي ضرب نقودا جديدة تحمل في طياتها شعارات سياسية تدل على توجهاته المذهبية الخارجية كعبارة العزة لله، وعبرة لا حكم إلا لله وتاريخ سكها يرجع إلى سنة ٣٣٣هـ/٩٤٤م في مدينة القيروان^(٦٥)، والجدير بالذكر أن نقود أبو يزيد كانت ذات عيار ممتاز وذلك على أساس أنه لما دخل القيروان وجد بها ذهب كثير كانت الدولة الفاطمية تستعمله في سك عملتها، كما أنه عمل على صهر العملة التي وجدها في دار السكة بالقيروان^(٦٦)، غير أن هذا السك كان سببا في اختلال العملة

أما العنصر الثاني في التلاعب بالعملة وتزييفها فهو الدولة فالدولة في حد ذاتها تلجا أحيانا إلى التلاعب بالعملة ويكون ذلك في دور الضرب الرسمية، ومن ذلك ما أقدمت عليه الدولة الحمدوية في الأندلس بسك دراهم من النحاس المموه بالفضة، ووجدت دراهم أموية من الذهب رغم أنه من المعروف أن الدراهم تكون من الفضة ونسعى هذا النوع من التديس في المصادر التاريخية بالتديس الرسمي كونه كان يتم في دور السك الرسمية التابعة للدولة^(٦٧). يمكن الاستنتاج أن قيام الدولة نفسها بالتزييف التزييف يعود إلى ظروف اقتصادية معينة يجبرها إلى إجراء تعديلات على العملة لا تخلو من مشاكل للناس والمعاملات التجارية.

ومن أشكال تزييف الدولة للعملة هو قيام أحد أفراد الأسرة الحاكمة بالاستقلال عن الحاكم الفعلي واعتبار نفسه الخليفة أو الأمير، وبذلك يقوم بضرب نقود جديدة لتأكيد ذلك، وهذا ما قام به السلطان الزياني أبو تاشفين عبد الرحمن الثاني الذي ثار على أبيه أبو حمو موسى الثاني وتمكن من القضاء عليه، كما تمكن من القضاء على ثورة أخيه أبو زيان محمد^(٦٨) وأهم ما نقش على هذه النقود عبارة "لا قوة إلا بالله"^(٦٩)، وهو نفس العمل الذي قام به السلطان المريني أبو عنان فارس بعد أن ثار على أبيه السلطان أبي الحسن المريني، حيث سك نقودا جديدة لتكون مظهرا من مظاهر حكمه ومن ثم إضفاء الصبغة الشرعية على حكمه الرسمي وكان ضربها في الفترة الممتدة من ٧٤٩-٧٥٢هـ/١٣٤٨-١٣٥١م^(٧٠)، وقد وضع عبارة سياسية على نقوده بغرض جمع أكبر عدد من المؤيدين وهي "أيده الله."^(٧١)

وتعد نقود (الصلة) كنوع آخر من تزييف النقود والتلاعب بها إذ كانت تسك لتهدى وتنتشر على الناس وليصلوا بها أرحامهم، وكان وزنها مغايراً للوزن الشرعي للدينار والدرهم، كما أن شعارات الكتابة تختلف عن شعارات النقود الرسمية^(٧٢)، ومع أن الهدف كما هو معلن في البداية من سك هذه النقود هو التهادي لكن يمكن أن تتحول هذه النقود إلى التعامل بها لاسيما في وقت الأزمات السياسية كالحروب والفتن والثورات.

أسباب تزييف العملة

هناك أسباب لتزييف العملة نذكر منها: أولاً الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها الدولة جراء الحروب أو المجاعات أو التمزق السياسي والذي يؤدي إلى نقص المادة الأساسية في صناعة العملة، وكذلك الدوافع السياسية إذ لم يكن التزييف دائماً بدافع المصالح الشخصية، بل استُخدم أحياناً كـ "سلاح في الصراعات". ومن أمثلة ذلك هو صراع "بنو غانية" (وهم فرع من المرابطين تركزوا في جزر البليار) ضد الدولة الموحدية الصاعدة.

قام بنو غانية بضرب عملات تحمل شعارات المرابطين القديمة، وأحياناً عملات موحدية مزيفة (ناقصة الوزن)، وطرحوها في أسواق إفريقية (تونس) والجزائر وكانت الغاية من وراء هذا الفعل هو زعزعة الثقة في اقتصاد الدولة الموحدية المركزية وإحراجها أمام التجار

أثر التزييف على المعاملات التجارية

أدى انتشار العملة المزيفة إلى ظاهرة اقتصادية خطيرة ففي أسواق فاس ومراكش، عندما كثرت الدراهم المغشوشة في أواخر العهد الموحيدي، قام الناس باكتناز الدراهم الفضية الخالصة وأخفوها، وتعاملوا فقط بالعملة الرديئة^(٧٣).

ويشير ابن خلدون إلى أن هذا الأمر تسبب في غلاء فاحش في الأسعار، حيث صار التجار يرفعون أسعار السلع تعويضاً عن رداءة العملة التي يقبضونها. وقد سجلت كتب النوازل فتاوى كثيرة حول بطلان البيع إذا تم بعملة اكتُشف زيفها لاحقاً، مما يعكس الفوضى التجارية التي أحدثها التزييف في نهاية الدولة^(٧٤).

طرق مواجهة التزييف

أمام ظاهرة التزييف والغش في النقود، فكان لابد من إيجاد طرق لمواجهة ذلك ومما ذكر عنها وردت نازلة على الفقيه أبو إسحاق التونسي حول مراطة الدراهم القديمة بالدراهم الجديدة، فأجاب بجواز ذلك، وكان وزن القديمة والجديدة واحداً إلا أن القديمة مغشوشة بالنحاس في حين الجديدة خالصة الفضة^(٧٥)، ويلاحظ أن الفقيه أفتى بجواز المراطة بين الدراهم السليمة والدراهم المغشوشة، وربما يكون السبب في ذلك هو المحافظة على أموال المسلمين، لأن العملة المزيفة إذا طرحت في السوق فلا يمكن لشخص

بسيط أن يميزها عن العملة السليمة ويجب أن يكون حاذقاً ليميزها، ومن ثم محافظة على أموال المسلمين أجاز الفقيه الاستبدال. للحفاظ على مصالح الناس، وكذلك فإن اختلاط العملة المزيفة بالعملة السليمة وجدت محاولة إيجاد توازن بين المغشوش والسليم ومن ذلك مثلاً أن تقدر، فكانت مثلاً في المثال السابق أن قدر عشرة دراهم قديمة يساوي ثمانية دراهم جديدة^(٧٦).

أما التجار الأجانب فقد سعوا إلى بيع سلعهم بالدنانير المتداولة في البلد ثم يقدمون بعد ذلك على شراء العملة المتداولة الموثوق بها ولاسيما الدنانير المرابطية^(٧٧)، وإن هؤلاء التجار كانوا يلجؤون إلى استبدال الدنانير بدنانير معروفة الجودة وخالية من الزيوف هذا من جهة، ويمكن أن نلاحظ أيضاً من جهة أخرى أن التجار الأجانب سعوا إلى المحافظة على نقاء العملة في أوطانهم وهو ما دفعهم إلى استبدالها بنقود جيدة.

ولا يغفل أيضاً دور الفقهاء ومحاولتهم التدخل من أجل المحافظة على سلامة السكة وذلك من خلال محاولة تبيان عقوبة مزور العملة وهو ما أورده الونشريسي: "ومن هذا المعنى ضارب الدراهم والدنانير المدلسة كان الشيخ الإمام ابن عرفة يشدد أقوى التشديد فيمن يتهم بضربها، وأفتى فيمن يتهم بذلك أن يخلد في السجن حتى يموت."^(٧٨)

وما يمكن ملاحظته على هذه الفتوى أنها جاءت صارمة وفرضت عقوبة السجن مدى الحياة على المزور والسبب يرجع إلى كون ذلك يجمع أكثر من جريمة تحت هذا الغطاء ومن ذلك الغش والتدليس وأكل أموال الناس بالباطل، فضلاً عن الضرر العام الذي يلحق بالدولة وأفراد المجتمع.

دور أصحاب الحسبة في كشف التزيف:

حسب العرف والنظم الإسلامية كان "المحتسب" هو خط الدفاع الأول ضد التزيف في الأسواق المرابطية والموحدية. إذ تضمنت وظيفته المراقبة على الصيارفة والتجار ومعه "معايير" (صنجات) دقيقة لوزن العملة، ومحك (حجر) لكشف معدنها.

ويذكر المؤرخ ابن عبدون الذي كان هو شخصياً (محتسب إشبيلية في العهد المرابطي) أن المحتسب كان يملك صلاحية كسر العملة المزيفة فوراً لمنع تداولها، ومعاقبة الصيرفي الذي يثبت تورطه في ترويجها بالضرب والتشهير، حيث عُرف عنهم التشدد في تطبيق أحكام الشريعة^(٧٩)

العقوبات السلطانية والتعزيز:

لم تكتف الدولتان بالمصادرة، بل فرضت عقوبات قاسية على المزيفين. في العهد الموحي، الذي تميز بالمركزية الشديدة، إذ كانت العقوبات تصل حد "القطع" (قطع اليد) باعتبار التزيف إفساداً في الأرض وسرقة لأموال المسلمين.

يذكر المؤرخون روايات عن حوادث في عهد الحاكم يعقوب المنصور تم فيها "تجريس" (تشهير) المزيفين والطواف بهم في أسواق مراكش وهم يركبون الدواب بالمقلوب، ليكونوا عبرة لغيرهم. وفي حالات الخيانة العظمى (تزييف دار السكة نفسها)، كانت العقوبة تصل إلى الإعدام، لأن ذلك يمس هيبة الخلافة الموحدية مباشرة.^(٨٠)

طرق كشف التزييف في العصرين المرابطي والموحدي

كان للصيارفة في عهدي المرابطين والموحدين مهارات عالية في كشف التزييف، منها استخدام "ميزان الماء" الكثافة النوعية للدينار، للتأكد من أنه ذهب خالص وليس مخلوطاً. كما استخدموا "حجر المحك" الأسود، حيث يفرك الدينار عليه، ومن لون الأثر المتروك يستطيع الخبير تحديد نسبة الذهب بدقة متناهية^(٨١).

على الرغم من بساطة مثل هذه الطرق لكنها كانت تبدو فعالة في ذلك . ويشير الإدريسي إلى أن صيارفة المغرب كانوا مضرب المثل في الحذق والفتنة في تمييز النقد الجيد من الرديء^(٨٢).

أزمة النقد في أواخر العهد الموحدي

مع ضعف الدولة الموحدية بعد معركة العقاب (٦٠٩ هـ)، فقدت الدولة السيطرة على دور السكة في الأقاليم. بدأ الولاة المستقلون (الحفصيون في تونس، بنو مرين في فاس) بضرب عملات خفيفة الوزن لتمويل حروبهم الداخلية. يشير ابن خلدون إلى أن هذه الفترة شهدت أسوأ موجات التزييف، حيث أصبح الدرهم الموحدي الذي كان رمزاً للقوة مجرد قطعة من النحاس المطلي بالفضة في كثير من الأحيان^(٨٣). هذا الانهيار النقدي ساهم في تسريع سقوط الدولة، حيث فقد الجند الثقة في الرواتب التي يتقاضونها، وامتنع الفلاحون عن بيع محاصيلهم بالعملة الفاسدة، مما أدى إلى حدوث حالات المجاعات والنهب.^(٨٤)

النقوش والشعارات كأداة ضد التزييف

استخدمت لمواجهة التزييف ومن ذلك لجوء الموحدون إلى تعقيد النقوش على "الدرهم المربع" كوسيلة فنية لمحاربة التزييف. احتوى الدرهم على كتابات بخط نسخ مغربي دقيق جداً ومتداخل (مثل: "لا إله إلا الله، الأمر كله لله، لا قوة إلا بالله")، ومربعات داخل دوائر، مما يجعل تقليد "قالب السك" أمراً في غاية الصعوبة على المزيفين للعملة^(٨٥).

كانت هذه النقوش الدقيقة تتطلب مهارة "نقاشين" محترفين لا يتواجدون إلا في دار السكة السلطانية في مراكش، مما قلل من فرص التزييف المتقن، وحصر التزييف في النماذج الرديئة التي يسهل كشفها من قبل العامة، وبذلك حمى الموحدون عملتهم بالفن والتقنية^(٨٦).

مراقبة الناس للعملة المزيف

تشير المصادر التاريخية الى عدة روايات تؤكد تؤكد ان الدولة لم تكن وحدها في مكافحة حالات التزييف في النقود ، بل كان للمجتمع المغربي دورا في عهدي المرابطين والموحدين فالتجار والحرفيون كانوا يرفضون التعامل بأي عملة يشكون في رينها أو وزنها. تذكر كتب النوازل قضايا رفعها تجار ضد زبائن دفعوا لهم دراهم "ناقصة"^(٨٧) ولا شك ان هذا الوعي في وقف انتشار العملة المزيفة والحد من انتشار المزيفين.

انهيار الرقابة في عصر ملوك الطوائف الثاني

مع تفكك الدولة الموحدية وظهور الدول الثلاث (المرينية، الزيانية، الحفصية)، عادت الفوضى النقدية للظهور. استغل المزورون ضعف السلطة المركزية لإنشاء "دور سكة سرية" في الجبال والقرى البعيدة عن أعين المخزن.

تذكر المصادر أن بعض القبائل المتمردة كانت تسك دراهم مغشوشة وتجبر القرى المجاورة على التعامل بها، مما دمر الاقتصاد المحلي. كانت هذه الفترة "عصرًا ذهبيًا" للتزييف بسبب غياب "المحتسب" القوي الذي كان يخشاه الجميع في عهد يعقوب المنصور الموحدي^(٨٨).

الخلاصة:

توصل البحث من خلال دراسة الوثائق التاريخية التي أرخت للعصرين المرابطي والموحدي، فضلاً عن كتب النوازل الفقهية إلى أن ظاهرة تزييف العملة في عهدي المرابطين والموحدين لم تكن مجرد حوادث هامشية أو فردية، بل شكلت تحدياً اقتصادياً وسياسياً كبيراً استوجب استنفار كافة أجهزة الدولة، بدءاً من دار السكة ومروراً بنظام الحسبة وصولاً إلى القضاء، مما يعكس وعياً مبكراً بأهمية الأمن الاقتصادي في استقرار الدول.

كما أثبتت البحث نجاح الدولتين إلى حد بعيد في الحفاظ على القيمة والثقة المالية لعمليتهما (الدينار المرابطي والدرهم الموحدي) لفترات طويلة، وذلك بفضل صرامة المعايير الفنية المطبقة في دور السكة المركزية، والرقابة الفقهية الصارمة في الأسواق التي حرمت التعامل بالنقد المغشوش، مما جعل العملة المغربية العملة الاثمن قيمة ورواجا في شمال افريقيا.

Conclusion:

Through the study of historical documents and jurisprudential records, the research concluded that currency counterfeiting during the Almoravid and Almohad eras was not merely a marginal or individual phenomenon. Rather, it constituted a significant economic and political challenge that required the

mobilization of all state apparatuses, from the Mint House to the Hisba system and the Judiciary, reflecting an early awareness of the importance of economic security for state stability.

The study also demonstrated that both states largely succeeded in maintaining the global status of their currencies (the Almoravid Dinar and the Almohad Dirham) for long periods. This success was attributed to the strict technical standards applied in central mints and the rigorous jurisprudential oversight in markets that prohibited dealing with debased currency, making the Maghrebi currency the hard currency of the Mediterranean at the time.

قائمة المصادر والمراجع

١. ابن الأثير، عز الدين علي، الكامل في التاريخ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢. ابن أبي زرع الفاسي، الأنيس المطرب بروض القرطاس، دار المنصور، الرباط.
٣. ابن بسام الشنتريني، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، دار الثقافة، بيروت.
٤. ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، دار الفكر، بيروت.
٥. ابن خلدون، عبد الرحمن، كتاب العبر، دار الفكر، بيروت.
٦. ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، دار الثقافة، بيروت.
٧. ابن عبدون، رسالة في القضاء والحسبة، تحقيق: ليفي بروفنسال، القاهرة.
٨. ابن القطان، نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
٩. الإدريسي، الشريف، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
١٠. البكري، أبو عبيد، المسالك والممالك، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
١١. البرزلي، فتاوى البرزلي (جامع مسائل الأحكام)، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
١٢. الجزنائي، جنية الرطاب في سنى الآداب، مطبعة الرباط.
١٣. السقطي، في آداب الحسبة، تحقيق: ليفي بروفنسال، باريس.
١٤. المازري، فتاوى المازري، الدار التونسية للنشر، تونس.
١٥. المراكشي، عبد الواحد، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، المكتبة العصرية، صيدا.
١٦. المقرئ، أحمد بن محمد، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، دار صادر، بيروت.
١٧. الناصري، أحمد بن خالد، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، دار الكتاب، الدار البيضاء.
١٨. الونشريسي، أحمد بن يحيى، المعيار المعرب والجامع المغرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

١٩. يحيى بن عمر الكفاني، أحكام السوق، الشركة التونسية للتوزيع، تونس.
٢٠. جوليان، شارل أندري، تاريخ إفريقيا الشمالية، تعريب: محمد مزالي، الدار التونسية.
٢١. عنان، محمد عبد الله، دولة الإسلام في الأندلس (عصر المرابطين والموحدين)، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٢٢. حركات، إبراهيم، المغرب عبر التاريخ، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء.
٢٣. موسى، عز الدين، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي، دار الشروق، بيروت.
٢٤. الحكيم، أبو الحسن علي بن يوسف، الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة، تحقيق: د. حسين مؤنس، معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، ١٩٦٠م.
٢٥. العقباني، أبو عبد الله محمد بن أحمد، تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر، تحقيق: علي الشنوفي، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٦٧م.
٢٦. القلقشندي، أحمد بن علي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٧. ابن رشد الجد، أبو الوليد محمد بن أحمد، فتاوى ابن رشد، تحقيق: د. المختار بن الطاهر التلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٧م.
٢٨. ابن صاحب الصلاة، أبو مروان عبد الملك، المن بالإمامة على المستضعفين، تحقيق: عبد الهادي التازي، دار الأندلس، بيروت، ١٩٨٧م.
٢٩. رمضان، عاطف منصور محمد، الشكل والمضمون في النقود الإسلامية: دراسة في الزمان والمكان، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٤م.
٣٠. أبو مصطفى، كمال السيد، تاريخ الأندلس الاقتصادي في عصر المرابطين والموحدين، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٩٩٧م.
٣١. ابن الحاج التجيبي القرطبي، أبو عبد الله محمد، فتاوى ونوازل ابن الحاج القرطبي، تحقيق: محمد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٢م.
٣٢. لوتورنو، روجي، حركة الموحدين في المغرب في القرن الثاني عشر والثالث عشر، ترجمة: أمين الطيبي، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٢م.
٣٣. المقرئ، تقي الدين أحمد بن عبد القادر، شذور العقود في نكر النقود، تحقيق: محمد بحر العلوم، دار الثقافة، النجف، ١٩٦٧م.
٣٤. ابن الخطيب، لسان الدين، الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق: يوسف علي الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣م.

٣٥. الحميري، أبو عبد الله محمد بن عبد المنعم، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٤م.

الهوامش:

- (١) كمال السيد أبو مصطفى، جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي من خلال نوازل وفتاوى المعيار المعرب للونشريسي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، دون طبعة، ١٩٩٦، ص ٨٦.
- (٢) سامية مصطفى محمد مسعد، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في إقليم غرناطة في عصري المرابطين والموحدين، من ٤٨٤ إلى ٦٢٠ هـ / من ١٠٩٢-١٢٢٣م، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م، ص ١٩٠.
- (٣) عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، ص ٢٩٨.
- (٤) حمدي عبد المنعم محمد حسين، التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس في عصر المرابطين، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٩٩٧، ص ٣١٩.
- (٥) حسن أحمد محمود، قيام دولة المرابطين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٧م، ص ٤٠٣.
- (٦) حمدي عبد المنعم حسين، التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس، ص: ٣١٩. ٣٢٠.
- (٧) ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، (ج٤/أو ما يسمى البيان المرابطي)، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط٣، ١٩٨٣، ص ٢٢.
- (٨) سعدون عباس نصر الله، دولة المرابطين في المغرب والأندلس - عهد يوسف بن تاشفين، أمير المرابطين - دار النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ص ١٧٨، وانظر ابن عذاري، البيان المغرب، ج٤، ص ٤٦.
- (٩) سامية مصطفى محمد مسعد، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في إقليم غرناطة، ص ١٩٢.
- (١٠) دندش عصمت عبد اللطيف، الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين، ص ٢٣٧.
- (١١) سامية مصطفى محمد مسعد، الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ص ١٩٣. دندش عصمت عبد اللطيف، الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين، ص ٢٤١. يقول الجحاني أن: "وزن الدينار الموحي قد انخفض حتى بلغ نصف الدينار المرابطي أي ٢,٣٦ غ في عهد عبد المؤمن بن علي" انظر الجحاني الحبيب، المجتمع العربي الإسلامي، ص ٢٢٦.
- (١٢) ابن خلدون ولي الدين أبو زيد عبد الرحمان، مقدمة ابن خلدون، تشكيل العلامة رشيد عطية، تدقيق المعلم عبد الله البستاني، مكتبة لبنان، ط٤، ١٩٩٠، ص ٢٦٢.

- (١٣) دندش عصمت عبد اللطيف، الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين، ص ص: ٢٣٧. ٢٣٨.
- (١٤) ابن فارس، أحمد بن زكريا القزويني الرازي أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ/ ١٠٠٤م)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (دار الفكر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م)، ج ٥ ص ٤٦٧.
- (١٥) الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (ت ٣٩٣هـ/ ١٠٠٢م)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط ٤، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م)، ج ٢ ص ١٥٤٤؛ الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، (دار الهداية، د.ت)، ج ٩، ص ٢٣٠.
- (١٦) الجوهري، الصحاح، ج ٢، ص ١٥٤٤؛ ابن فارس، معجم، ج ٥، ص ٤٦٧؛ ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١هـ/ ١٣١١م) لسان العرب، ط ٣، (بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م)، ج ٣، ص ٤٢٥.
- (١٧) حسن، أحمد، الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي، (بيروت: دار الفكر، ١٩٩٩م)، ص ٣٠.
- (١٨) القرآن الكريم، سورة آل عمران، آية ٧٥.
- (١٩) سورة يوسف، آية ٢٠.
- (٢٠) أفندي، علي حيدر خواجه أمين، درر الحكام في شرح مجلة الأحكام، تعريب: فهمي الحسيني، ط ١، (دار الجيل، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م)، ج ١، ص ١١٧.
- (٢١) الديبان، أبو عمر دبيان بن محمد، المعاملات المالية أصالة ومعاصرة، تقديم: عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخرون، ط ٢، (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٣٢هـ)، ج ١٦، ص ٨٣.
- (٢٢) النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني (ت ٣٠٣هـ/ ٩١٥م)، المجتبى من السنن (السنن الصغرى للنسائي)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، ج ٧، ص ٢٧٨.
- (٢٣) صالح بن قربة، ١٩٨٦، ص ١٣٢.
- (٢٤) الونشريسي، ١٩٨١، ج ٦، ص ٧٤.

(25) Muhammad Abu-Lfaraj Al-ush 1982, p50.

(٢٦) هادي روجي ادريس، ١٩٨٢، ج ٢، ص ٢٥٦، ٢٦١.

(٢٧) دانيال أوسطاش، ٢٠١١، ص ١٩.

(٢٨) البكري، المسالك والممالك، ج ٢، ص ٣٢٠.

(٢٩) ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، ج ٤، ص ٥٥.

- (٣٠) المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ص ١٩٠.
- (٣١) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد أبو زيد ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (ت ٨٠٨ هـ / ١٤٠٥ م) ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق: خليل شحادة، ط ٢، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م)، ج ١، ص ٣٢٤؛ مبارك من الخطط التوفيقية، ج ٢٠، ص ٣٦.
- (٣٢) مبارك، علي باشا من الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، ط ١، (الاميرية: المطبعة الكبرى، ١٣٠٦ هـ)، ج ٢٠، ص ٣٦؛ ستانلي، لين بول، قصة العرب في اسبانيا، ترجمة: علي الجارم بك، (القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، د.ت)، ص ١٢١.
- (٣٣) المهدي بن تومرت: وهو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن تومرت البربري، والمصمودي، الهرغي (٤٨٥-٥٢٤ هـ / ١٠٩٢-١٣٠ م)، الخارج بالمغرب، الشيخ الإمام، الفقيه الأصولي الزاهد المدعي أنه علوي حسني....
- (٣٤) ابن خلدون ديوان المبتدأ والخبر، ج ١، ص ٣٢٤؛ رمضان، عاطف منصور محمد، الشكل والمضمون في النقود الإسلامية دراسة في الزمان والمكان، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٤ م)، ج ٦ ص ٣٦٩.
- (٣٥) يوسف بن عبد المؤمن: وهو أبو يعقوب يوسف بن أبي محمد عبد المؤمن بن علي القيسي الكومي صاحب المغرب استقل ولده يوسف بالملك... ينظر: ابن خلكان، وفیات، ج ٧، صص ١٣٠-١٣١؛ ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة.
- (٣٦) يعقوب بن المنصور: وهو يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن بن علي الملقب بالمنصور أمير المؤمنين... ينظر: الصفدي، الوافي بالوفيات.
- (٣٧) بن محمد، عبد النبي "مسكوكات المرابطين والموحدين في شمال أفريقية والأندلس، ص ٥٦.
- (٣٨) رمضان، الشكل، ج ٦ ص ٣٧٠؛ العيفة، تطور النقود ص ٣٣.
- (٣٩) بن محمد، مسكوكات، ص ٥٦.
- (٤٠) رمضان، الشكل، ج ٦ ص ٣٧٠؛ العيفة، تطور النقود ص ٣٣.
- (٤١) مالقة: مدينة على شاطئ البحر، عليها سور صخر، والبحر في قبليها، وهي حسنة عامرة أهلة كثيرة الديار....
- (٤٢) مرسية: مدينة بالأندلس من أعمال تدمير اختطها عبد الرحمن بن هشام بن عبد الرحمن بن معاوية بن هشام....

- (٤٣) قرطبة: مدينة عظيمة في وسط بلاد الأندلس، كانت سرير ملك بني أمية، دورتها أربعة عشر ميلاً وعرضها ميلان....
- (٤٤) ميورقة: جزيرة في شرقي الأندلس بالقرب منها جزيرة يقال لها منورقة، بالنون، كانت قاعدة ملك مجاهد العامري.
- (٤٥) غرناطة: مدينة بالأندلس قديمة بقرب البيرة، من أحسن مدن بلاد الأندلس وأحصنها، ومعناها الرماننة....
- (٤٦) المرية: مدينة كبيرة من كورة البيرة من أعمال الأندلس، وكانت هي وبجانة بابي الشرق منها يركب التجار....
- (٤٧) أشبيلية: مدينة بالأندلس بقرب لبلة كبيرة. تباينت بلاد الأندلس بكل فضيلة وامتازت عنها بكل مزية من طيب الهواء وعذوبة الماء....
- (٤٨) الكركمي المنعم احمد، الأزمات الاقتصادية في الأندلس من الفتح حتى سقوط غرناطة (٩٢-٨٩٧هـ / ٧١١-١٤٩٢م)، (دار الكتاب الثقافي د.ت)، ص ٢٠٨.
- (٤٩) الكركمي، الأزمات، ص ٢٠٨.
- (٥٠) رمضان، الشكل، ج ٦ ص ٣٦٩.
- (٥١) ديوان المبتدأ والخبر، ج ١، ص ٣٢٤.
- (٥٢) بن محمد، مسكوكات، ص ٥٤، ١٨١.
- (٥٣) بن محمد، مسكوكات ص ٥٦.
- (٥٤) رمضان، الشكل، ج ٦ ص ٣٧٠؛ العمري، يحياوي، الدارهم المغربية والأندلسية المربعة من خلال مجموعة المتحف الجهوي بمليانة....
- (٥٥) بن محمد، مسكوكات، صص ١٩١-١٩٣.
- (٥٦) ابن خلدون، المقدمة، ص ٢٦٠.
- (٥٧) الونشريسي، ١٩٨١، ج ٦، ص ٤٥.
- (٥٨) البرزلي، ٢٠٠٢، ج ٣، ص ٣١٠.
- (٥٩) القلقشندي، ١٩٧٨، ج ٥، ص ١١٤.
- (٦٠) الونشريسي، ١٩٨١، ج ٥، ص ٨٨.
- (٦١) العقباني، ١٩٦٧، ص ١٠٥.
- (٦٢) السقطي، في آداب الحسبة، باريس، ص ٥٠.
- (٦٣) ابن عبدون، رسالة في القضاء والحسبة، القاهرة، ص ٤٠.

- (٦٤) ابن خلدون، ١٩٥٦، ص ٢١٥.
- (٦٥) Farrugia de candia, 1965, p105.
- (٦٦) Farrugia de candia, 1965, p105.
- (٦٧) دانيال أوسطاش، ٢٠١١، ص ١٩.
- (٦٨) ابن خلدون، ٢٠٠٧، ج ٧، ص ١٤٣.
- (٦٩) عاطف منصور رمضان، ٢٠٠٣، ص ٢١٧.
- (٧٠) صالح بن قربة، ١٩٩٥، ص ٨٠٧.
- (٧١) عاطف منصور رمضان، ٢٠٠٣، ص ٨١.
- (٧٢) عبد العزيز حميد صالح، ١٩٨٧، ص ٣٧٨.
- (٧٣) ابن خلدون، المقدمة، ص ٣٨٠.
- (٧٤) الونشريسي، المعيار المغربي، ج ٦، ص ٢٠٠.
- (٧٥) البرزلي، ٢٠٠٣، ج ٣، ص ٣١٠.
- (٧٦) القلقشندي، ١٩٧٨، ج ٥، ص ١٢٤.
- (٧٧) أمين توفيق الطيبي، ١٩٨٧، ص ٦٥.
- (٧٨) الونشريسي، ١٩٨١، ج ٢، ص ٤١٤.
- (٧٩) ابن عبدون، رسالة في القضاء والحسبة، ص ٤٥.
- (٨٠) المراكشي، المعجب، ص ٢٥٠.
- (٨١) الإدريسي، نزهة المشتاق، ج ١، ص ١٢٠.
- (٨٢) المقرئ، نفح الطيب، ج ٢، ص ٤٠٠.
- (٨٣) ابن خلدون، كتاب العبر، ج ٦، ص ٣٠٠.
- (٨٤) الناصري، الاستقصا، ج ٢، ص ١٥٠.
- (٨٥) حركات، إبراهيم، المغرب عبر التاريخ، ج ١، ص ٢٨٠.
- (٨٦) موسى، عز الدين، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي، ص ٩٥.
- (٨٧) الونشريسي، المعيار المغربي، ج ٦، ص ١٥٠.
- (٨٨) الناصري، الاستقصا، ج ٣، ص ٤٠.